الأمم المتحدة

A/61/513

الجمعية العامة

Distr.: General
12 October 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٦٧ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الترتيبات الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير الأمين العام*

موجز

أعد هذا التقرير بشأن الترتيبات الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٦/٥٩، ويتضمن معلومات عن الإجراءات المتخذة عملا بذلك القرار.

تدأب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منذ عدة سنوات على اتباع نهج على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي يستهدف تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو أكثر فعالية، وعلى بلورة هذا النهج، مستعينة بطائفة واسعة من الاستراتيجيات والأدوات بغية تعميم مراعاة حقوق الإنسان إلى أقصى حد ممكن في أعمال الأمم المتحدة وكذلك المؤسسات الإقليمية. وقد أثبت النهج الإقليمي بوجه خاص نجاعته بالنسبة للمفوضية من حيث تمكينها من العمل مع البلدان التي لا توجد لها فيها مكاتب. وفي عامي ٢٠٠٥

* قدم هذا التقرير متأخرا كي تؤخذ في الاعتبار آخر التطورات المتصلة بالترتيبات الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

261006 261006 06-56824 (A)

و ٢٠٠٦، أعطت المفوضية زخما جديدا لاستراتيجيتها الإقليمية بما يتماشى مع تقرير الأمين العام المعنون ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع'' (A/59/2005)، وخطة عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان (A/59/2005/Add.3، المرفق)، والخطة التي أعدتها المفوضة السامية لاحقا للإدارة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧.

ومن ثم، فإن هذا التقرير يركز على الاستراتيجيات الإقليمية للمفوضية وعلى أهم التطورات التي تلت التقريرين المتعلقين بالترتيبات الإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها المقدمين إلى الجمعية العامة في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (A/59/323) وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين (E/CN.4/2005/104).

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٦	٤
ثانيا - الاستراتيجيات الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: تعزيز المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية وإنشاؤها	٧-١٥	٥
ثالثا - الأطر الإقليمية	١٦-٤٣	٨
ألف - أفريقيا	١٦-٢٥	٨
باء - المنطقة العربية	٢٦-٢٧	١١
جيم - آسيا والمحيط الهادئ	٢٨-٣٦	١٢
دال - أوروبا	٣٧-٣٨	١٤
هاء - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣٩-٤٣	١٥
رابعا - خاتمة	٤٤	١٦

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة في قراراها ١٩٦/٥٩ إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية و الستين تقريرا عن حالة الترتيبات الإقليمية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وأن يعد مقترحات وتوصيات محددة حول السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية في ميدان حقوق الإنسان، وأن يُضمِّن التقرير نتائج ما اتخذ من إجراءات لمتابعة تنفيذ ذلك القرار.

٢ – وفي ذلك القرار، طلبت الجمعية العامة إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تواصل إيلاء اهتمام خاص لأفضل السبل الملائمة لتقديم المساعدة إلى البلدان في مختلف المناطق، بناء على طلبها، في إطار برنامج التعاون التقني، وأن تقدم، عند الاقتضاء، توصيات بهذا الشأن. ورحبت الجمعية العامة بقرار المفوضية تعزيز نظم الحماية الوطنية وفقا للإجراء ٢ من برنامج الأمين العام للإصلاح.

٣ – واتساقا مع تقريري المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع“، تتوخى خطة عمل المفوضة السامية لحقوق الإنسان وخطتها اللاحقة للإدارة الاستراتيجية زيادة المشاركة القطرية عن طريق استراتيجيات مختلفة تشمل زيادة نشر موظفي حقوق الإنسان على الصعيدين القطري والإقليمي، وتعزيز الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية. وتنص الخطتان كلتاهما على تعزيز المكاتب الإقليمية للمفوضية وإنشاء مكاتب جديدة باعتبار ذلك أمرا أساسيا لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية للمفوضة السامية، بما في ذلك عنصرها الجوهري، وهو تعزيز المشاركة القطرية.

٤ – وتنظر خطة عمل المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى المشاركة والحوار على الصعيد القطري على أنهما ”الوسيلة الأولى التي يمكن للمفوضية من خلالها العمل على كفالة إعمال حقوق الإنسان“ (A/59/2005/Add.3، المرفق، الفقرة ١٢٧). وبالفعل، حددت المفوضية المشاركة القطرية كأنجع وسيلة لمعالجة الثغرات القائمة في مجال الحماية عن طريق الحضور على الصعيدين القطري والإقليمي تحقيقا لعملية تكفل أكبر قدر من التشاور مع جميع الجهات الفاعلة المعنية سعيا إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهي: الحكومة والمجتمع المدني والنظراء الوطنيون المعنيون الآخرون، فضلا عن الشركاء الدوليين، بمن فيهم الشركاء داخل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

٥ – ووفقا للنهج المُبين في الفقرة ٥١ من خطة عمل المفوضة السامية لحقوق الإنسان، ستتيح المكاتب الإقليمية للمفوضية التعاون بشكل مباشر وبناء مع الحكومات في المنطقة،

ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة العاملة في ميدان حقوق الإنسان، ومع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومع أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وبذا ستيسر المكاتب الإقليمية صوغ وتنفيذ استراتيجيات المشاركة بالنسبة لجميع البلدان المعنية.

٦ - وعلى ضوء تنفيذ خطة عمل المفوضة السامية، يُركز هذا التقرير على الاستراتيجيات الإقليمية للمفوضية وعلى أهم التطورات التي استجدت منذ عام ٢٠٠٥، عندما قدم الأمين العام تقريره بشأن هذا الموضوع (E/CN.4/2005/104) إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين.

ثانيا - الاستراتيجيات الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: تعزيز المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية وإنشاؤها

٧ - وفقا للمبين في خطة عمل المفوضة السامية، تتحقق الفعالية القصوى في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على صعيد الميدان. وهذا هو ما يجعل من المهم زيادة حضور المفوضية في الميدان، بما في ذلك عن طريق المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية. وهذه الفئة الأخيرة من المكاتب لها أهمية جوهرية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ليس على الصعيد الإقليمي فحسب، بل أيضا في البلدان التي ليس فيها وجود للمفوضية. وهي تؤدي أيضا دورا مهما في بناء شراكات متينة مع المنظمات والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية التي تساهم بصفة رئيسية في تعميم مراعاة حقوق الإنسان.

٨ - وفي هذا السياق، تطبق المفوضية النّهُج التالية:

(أ) تعزيز المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية القائمة؛

(ب) إنشاء هياكل إقليمية ودون إقليمية جديدة؛

(ج) التركيز على الصعيد دون الإقليمي كلما كان ذلك مناسبا؛

(د) تنفيذ مشاريع إقليمية مشتركة ورعاية أو تنظيم المشاورات والحوارات على الصعيد الإقليمي؛

(هـ) دعم إنشاء أطر إقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٩ - وستتمكن المفوضية بفضل حضورها الموسع في الميدان، على الصعيدين القطري والإقليمي معا، من تحقيق أكبر قدر من التأثير في مجال حماية حقوق الإنسان. ولكي تتمكن المكاتب القطرية والإقليمية من الاضطلاع بدور فعال، يلزم أن تتوافر لها القدرة على تنفيذ

ولاية المفوضية بأكملها، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨، وينبغي أن تزود بما يكفي من الموظفين ومن الموارد.

١٠ - ووفقا لما حددته خطة المفوضة السامية للإدارة الاستراتيجية، يتعين أن تؤدي المكاتب الإقليمية الأدوار والمهام التالية:

(أ) العمل كمراكز أمامية للمفوضية والمساعدة على صوغ استراتيجيات المشاركة وتنفيذها بالنسبة للبلدان التي تستلزم مزيدا من الاهتمام المركز، والبلدان التي ليس فيها وجود للمفوضية؛

(ب) توفير التغطية للبلدان الأخرى، حسبما يطلبه مقر المفوضية؛

(ج) التفاعل مع المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛

(د) العمل كمراكز للدعم وتوفير الخبرة للمكاتب القطرية، والعناصر المعنية بحقوق الإنسان في عمليات السلام، وموظفي حقوق الإنسان المنتشرين في المنطقة، وذلك عن طريق توفير الخبرة المواضيعية لأنشطة بناء القدرات وتقصي الحقائق والدعوة وغير ذلك من الأنشطة.

١١ - ولا تزال هناك أهمية بالغة لدور المكاتب الإقليمية في تقديم المشورة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والنظراء الوطنيين بشأن حقوق الإنسان عموما، بما في ذلك نُهُج التنمية والمساعدة الإنسانية القائمة على الحقوق. وتعكف المفوضية على تعزيز خبراتها ومشاركتها في هذا المجال، وتسعى جاهدة، من خلال عملية الإصلاح التي تضطلع بها، إلى إقامة الهياكل والسياسات المناسبة لتوطيد مشاركتها.

١٢ - ويوجد للمفوضية حاليا ستة مكاتب إقليمية: في جنوب أفريقيا (جوهانسبرغ)، وشرق أفريقيا (أديس أبابا)، وأمريكا اللاتينية (سانتياغو دي شيلي)، والشرق الأوسط وبلدان الخليج (بيروت)، ومنطقة المحيط الهادئ (سوفا)، وجنوب شرق آسيا (بانكوك). والمفوضية مسؤولة أيضا عن مركز حقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا (ياوندي). وتواصل المفوضة السامية لحقوق الإنسان تعزيز الهياكل الإقليمية ودون الإقليمية السبعة المذكورة أعلاه عن طريق نشر موظفين إضافيين وإعادة ترتيب الأنشطة وفقا لخطة العمل وخطة الإدارة الاستراتيجية. وفي هذا السياق، يجرى تنشيط المكتب الإقليمي للشرق الأوسط ومنطقة الخليج، في بيروت، وإعادة تشكيله في أعقاب الأزمة التي ألمت بلبنان. وأنشئ مكتب فرعي للمكتب الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ في آب/أغسطس ٢٠٠٦ في

جزر سليمان (هوريارا). ومن الجدير بالذكر علاوة على ذلك أنه تم في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ تعيين ممثل إقليمي في قيرغيزستان (بيشكيك) لتغطية وسط آسيا.

١٣ - وتعمل المفوضية بهمّة، على النحو المتوخى في خطتها للإدارة الاستراتيجية، وباعتبار ذلك عنصرا رئيسيا من عناصر استراتيجيتها للمشاركة القطرية، على إنشاء أربعة مكاتب إقليمية جديدة ومركز للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان:

(أ) اضطلعت المفوضية بالأعمال التحضيرية لافتتاح مكتب إقليمي لغرب أفريقيا في داكار، مع ملحق له في أبوجا. وقد أحرز تقدم في هذا الصدد، وتتوقع المفوضية إتمام إنشاء المكتبين بحلول نهاية عام ٢٠٠٦؛

(ب) تواصل المفوضية إجراء مشاورات من أجل إنشاء مكتب إقليمي لشمال أفريقيا في القاهرة؛

(ج) تعمل المفوضية حاليا على تحديد أنسب موقع لإنشاء مكتب إقليمي مستقبلا لأمريكا الوسطى. ويُتوقع البت في ذلك بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦؛

(د) تُجري المفوضية حاليا مفاوضات بشأن إنشاء مكتب إقليمي لوسط آسيا في قيرغيزستان؛

(هـ) تجري حاليا الأعمال التحضيرية لتعزيز مكتب نيويورك بحيث يمكن أن يغطي أمريكا الشمالية؛

(و) إضافة إلى ما سبق، ووفقا لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٥٣/٦٠، تتواصل المشاورات مع حكومة قطر من أجل إنشاء مركز للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية. ومن المتوقع أن يبدأ المركز عمله في عام ٢٠٠٦. وعملا بالفقرة ٢ من ذلك القرار، تتمثل ولاية المركز في ''القيام بأنشطة التدريب والتوثيق وفقا للمعايير الدولية، وتقديم الدعم لما تبذله الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية من جهود داخل المنطقة''.

١٤ - وتعمل المفوضية على كفالة أن تكون هياكل جميع المكاتب الإقليمية موافقة لنموذج موحد.

١٥ - وظلت إقامة الصلات مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية وتعزيز هذه الصلات موضعا مهما من المواضع التي تركز عليها أنشطة المفوضية طيلة عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦،

وذلك عن طريق عدد من الجهود العملية الرامية إلى إدماج حقوق الإنسان في أعمال شركاء المفوضية وسياساتهم وبرامجهم.

ثالثا – الأطر الإقليمية

ألف – أفريقيا

١٦ – تنفذ الترتيبات الإقليمية للمفوضية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في أفريقيا على جبهتين: عن طريق تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي في تعزيز آلياته لحقوق الإنسان، وعن طريق التمثيل على الصعيد دون الإقليمي لتوطيد قدرات حقوق الإنسان على الصُّعُد الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية.

١٧ – وفيما يتعلق بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، تزاول المفوضية نشاطها عن طريق مكتبها الإقليمي في أديس أبابا، الذي يواصل تقديم المساعدة لعملية تعميم مراعاة حقوق الإنسان في سياسات الاتحاد الأفريقي وبرامجه عن طريق إنشاء آليات جديدة وتنظيم المؤتمرات والتدريب وتقديم الدعم لعمليات السلام.

١٨ – وعن طريق ممثلها الإقليمي في أديس أبابا، وكذلك مقرها في جنيف، كونت المفوضية، على مدى الأعوام الخمسة الماضية، شراكة مع الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل والمبادرات الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي سياق مشروع شامل عنوانه ''الدعم الشامل للاتحاد الأفريقي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في أفريقيا''، تقدم المفوضية الدعم المالي والتقني لتوطيد أسس حقوق الإنسان التي يقوم عليها الاتحاد الأفريقي، وإدامة تركيزه على مسائل حقوق الإنسان، وكفالة إضفاء الطابع المؤسسي على وجود حقوق الإنسان في جدول أعماله وبرنامج عمله. وبغية دعم هذه العملية، عين مكتب المفوضية في أديس أبابا مستشارا لشؤون حقوق الإنسان لمساعدة الاتحاد الأفريقي على صوغ وتنفيذ استراتيجية لحقوق الإنسان، ولتيسير إمكانية الوصول على نحو أفضل إلى المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان، ولدعم التفاعل بين الاتحاد الأفريقي والمدافعين عن حقوق الإنسان. ويدعم المكتب أيضا بصورة مباشرة عملية تعميم مراعاة حقوق الإنسان في رؤية الاتحاد الأفريقي وخططه وبرامجه الاستراتيجية، إضافة إلى مراعاتها في سياق عملية تحوله المؤسسي. وعلى سبيل المثال، أنشئت وحدة لحقوق الإنسان في إطار داخل إدارة الشؤون السياسية التابعة للاتحاد الأفريقي، وتستفيد هذه الوحدة من المشورة والدعم المقدمين من المكتب الإقليمي للمفوضية في أديس أبابا.

١٩ - وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، اتسع نطاق التعاون مع الاتحاد الأفريقي فأصبح يشمل أنشطة مشتركة من قبيل تقديم الدعم للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في إطار الإجراء ٢ من برنامج الأمين العام للإصلاح. وعلاوة على ذلك، صيغت الأولويات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي للأعوام الخمسة القادمة، بدعم تقني من المفوضية لتشمل برنامجا قويا لحقوق الإنسان يركز على بناء آليات للحماية على الصعيدين القطري ودون الإقليمي (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية) وعلى الصعيد الإقليمي؛ عن طريق زيادة الدعم المقدم للمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني. وبغية زيادة توطيد الاتحاد الأفريقي بالمفوضية، يجري حاليا النظر في مشروع مذكرة تفاهم بين المنظمتين.

٢٠ - وفي إطار برنامج السنوات العشر لبناء القدرات، الذي يرمي إلى تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، تعتزم المفوضية مواصلة العمل مع الاتحاد الأفريقي لبناء قدراته بشكل تدريجي في مجال حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، فإن المفوضية تساند بقدر كبير زيادة أنشطة بناء القدرات المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في المجالات القطاعية المتعلقة بعمليات حفظ السلام، وبناء المؤسسات والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمسائل الاجتماعية والثقافية والصحية.

٢١ - ووفقا لمذكرة التفاهم الموقعة في تموز/يوليه ٢٠٠٢ بين المفوضية والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، واصل مركز حقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا (ياوندي)، خلال السنتين قيد الاستعراض، تقديم المشورة والمساعدة التقنية إلى الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وشمل هذا التعاون صوغ إطار قانوني لإدارة المعلومات فيما يتعلق بحرية التنقل في المنطقة دون الإقليمية.

٢٢ - ويسهم مركز ياوندي، عن طريق مشروعه المتعلق ببناء قدرات المجتمع المدني، في إقامة الشراكة الناشئة بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا السياق، عُقدت حلقة عمل دون إقليمية بشأن ''بناء السلام ومنع نشوب الصراعات'' لمنظمات المجتمع المدني في وسط أفريقيا، وذلك في دوالا، الكاميرون، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وتولى تنظيم هذا الاجتماع مركز تسوية المنازعات في كيب تاون، جنوب أفريقيا، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، وبمشاركة من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وشملت أهداف الاجتماع توفير منبر لأربعين من جهات المجتمع المدني الفاعلة وجهات تقرير السياسات، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، كي تتناول وتناقش دور المجتمع المدني في صوغ الإجراءات الفعالة لمنع نشوب الصراعات العنيفة في وسط أفريقيا.

٢٣ - وبدأت المفوضية حوارا مع أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عام ٢٠٠٣ لمناقشة سبل التعاون وتقديم المساعدة التقنية. ومنذ عام ٢٠٠٣، ورغم أنه لا يوجد اتفاق للتعاون بين المفوضية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، نُفّذت منذ عام ٢٠٠٣ مبادرات متنوعة فيما بين هذين الكيانين. ومن ذلك مثلا أن المفوضية ساعدت في تموز/يوليه ٢٠٠٤، في تنظيم المؤتمر الأول الذي عقدته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لكبار القضاة بشأن حقوق الإنسان وتيسير سبل الوصول للعدالة، في بوتسوانا. وعلاوة على ذلك، شارك ممثلون للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في أنشطة تدريبية وحلقات عمل نظمها مكتب المفوضية الإقليمي للجنوب الأفريقي.

٢٤ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، شاركت المفوضية في اجتماع بين فريق المديرين الإقليميين للجنوب الأفريقي التابع للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لمناقشة مجالات التعاون في المستقبل. وركزت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على ضرورة بناء القدرات في المجالات ذات الأولوية التي حُددت للمنطقة، بما فيها مجالات السلام والأمن والاستقرار السياسي والحكم الرشيد وسيادة القانون وتعزيز الديمقراطية؛ ومكافحة الفقر؛ والأمن الغذائي وأثره على الصحة؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. ونظرا إلى أن علاقات الجماعة الإنمائية مع وكالات الأمم المتحدة تختلف باختلاف الوكالة المعنية، اتُفق على أن تستعرض الجماعة مذكرات التفاهم القائمة جميعها وأن تعقد اجتماعا مع وكالات الأمم المتحدة للمواءمة بين هذه الاتفاقات بغية زيادة الفعالية. واتفق أيضا على ضرورة أن تكون الأمم المتحدة معتمدة رسميا لدى الجماعة الإنمائية.

٢٥ - وبناء على طلبات المساعدة التقنية المقدمة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك من دول المنطقة دون الإقليمية، أوفدت المفوضية بعثة لصوغ المشاريع إلى داكار في الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وإلى أبوجا في الفترة من ١ إلى ٤ آذار/مارس ٢٠٠٥. وكان الغرض من البعثة إجراء مشاورات مع الأطراف المعنية في المنطقة دون الإقليمية بشأن إنشاء وجود دون إقليمي في مجال حقوق الإنسان وتحديد مجالات التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها. وأتاحت البعثة فرصة لتحديد الأنشطة التي يمكن تنفيذها في المدى القصير للإسهام في تعزيز

حقوق الإنسان في غرب أفريقيا، ريثما تتخذ المفوضة السامية قرارا نهائيا بشأن الوجود دون الإقليمي. وأفضت نتائج البعثة وطلبات المساعدة التقنية الواردة من مختلف الجهات الفاعلة في المنطقة دون الإقليمية إلى إبرام اتفاق بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمفوضية بشأن الأنشطة وخطة العمل لعام ٢٠٠٥. وفي ٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، وُقِّع على مذكرة للتعاون بين المفوضية وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تتناول موضوع زيادة وعي الجماعة الاقتصادية وتفهمها لمعايير حقوق الإنسان الدولية والإقليمية وللنهج القائمة على حقوق الإنسان بشأن البرمجة والسياسات. وتحقيقا لهذا الغرض، نُظم برنامج تدريبي بشأن تعميم مراعاة حقوق الإنسان في مينا، نيجيريا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، لفائدة مختلف إدارات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمؤسسات ذات الصلة، مثل البرلمان والمحكمة التابعة للجماعة. وعلاوة على ذلك، أوفدت المفوضية موظفا لشؤون حقوق الإنسان إلى أبوجا للفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لمساعدة أمانة الجماعة في صوغ برنامج شامل لحقوق الإنسان وصوغ استراتيجية لمعالجة قضايا الاتجار بالأشخاص وحقوق الإنسان والهجرة.

باء – المنطقة العربية

٢٦ – في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وقعت المفوضية وجامعة الدول العربية، انطلاقا من روح قرار الجمعية العامة ٤٠/٥٦، على مذكرة لإعلان النوايا تعكس التزامهما المشترك بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي هذا الإطار، تواصل المفوضية والجامعة التعاون في تنفيذ عدد من الأنشطة، مثل تقديم الدعم التقني لعملية تنقيح الميثاق العربي لحقوق الإنسان؛ وبناء قدرات موظفي الجامعة بشأن مبادئ ومعايير حقوق الإنسان؛ وتنظيم مؤتمرات إقليمية بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية. وستواصل المفوضية وإدارة حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية التعاون في مجال الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الإقليمي. وتحقيقا لهذا الغرض، ستحددان استراتيجية إقليمية ستشمل، في جملة أمور، تشجيع الدول الأعضاء على التصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات الاختيارية المتعلقة بحقوق الإنسان وعلى تنفيذها، فضلا عن التشجيع على سحب التحفظات. وستشجع الاستراتيجية أيضا الدول على التوقيع على الميثاق العربي لحقوق الإنسان والتصديق عليه. وتعكف المفوضية وجامعة الدول العربية على إعداد برنامج للتعاون التقني من أجل تعزيز قدرات الجامعة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بحقوق المرأة، ووضع إطار لصوغ استراتيجية إقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٢٧ - وعقب المشاركة الثانية للمفوضية في الاجتماع العام بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي المعقود في فيينا في تموز/يوليه ٢٠٠٤، ووفقا لنتائج الاجتماع، أعدت المفوضية مذكرتي تفاهم بشأن التعاون مع كل من منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة من أجل تعزيز حقوق الإنسان. وتم التوقيع على مذكرة التفاهم مع منظمة المؤتمر الإسلامي في ١١ تموز/يوليه في الرباط، ويجري إعداد خطة للعمل في هذا الشأن. ووقع على مذكرة التفاهم بين المفوضية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ونفذت المجموعة الأولى من الأنشطة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بتنظيم المفوضية لحلقة تدريبية عن النظم الدولية والإقليمية لفائدة ستة موظفين من أمانة منظمة المؤتمر الإسلامي وثمانية موظفين من أمانة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة. وقد تكللت الحلقة بالنجاح، وقدمت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في وقت لاحق مقترحا للقيام بأنشطة مشتركة تعكف المفوضية حاليا على دراسته.

جيم - آسيا والمحيط الهادئ

٢٨ - تهدف استراتيجيات وأولويات المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى مساعدة الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وفي تنفيذها، وإنشاء آلية إقليمية لحقوق الإنسان، وصوغ تشريعات تتفق والمعايير الدولية لحقوق الإنسان (مثل تشريعات مكافحة الإرهاب) وبناء القدرات في مجال إقامة العدل.

٢٩ - ويؤدي المكتب الإقليمي أيضا دورا هاما في إسداء المشورة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بخصوص الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان من أنشطتها، وفي تقديم الدعم إلى المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة، لا سيما في إطار النُهُج القائمة على الحقوق (التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية).

٣٠ - وسيركز المكتب الإقليمي أيضا على توفير برامج تدريبية بشأن حقوق الإنسان لمختلف الفئات المستهدفة من أجل تعزيز القدرات الوطنية على إنشاء الهياكل اللازمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد اقتُرحت فعلا برامج تدريبية عامة بشأن حقوق الإنسان على بعض الدول الأعضاء في الرابطة.

٣١ - وعقدت في بيجين حلقة العمل الثالثة عشرة لإطار التعاون الإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وحضرت الحلقة ٣٣ دولة من المنطقة، بالإضافة إلى ممثلين

للمنظمات دون الإقليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات غير الحكومية.

٣٢ - وتحضيرا لعقد حلقة العمل، كلفت المفوضية فيتيت مونتاربورن (تايلند) باستكمال الاستعراض والتقييم اللذين أجراهما في عام ٢٠٠١ لإطار آسيا والمحيط الهادئ، من أجل تقييم إنجازات الإطار واقتراح خيارات بشأن دوره وتوجهه في المستقبل. وأرسلت الدراسة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ إلى جميع البعثات الدائمة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وعُقدت مشاورات في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بجنيف مع ممثلي دول المنطقة لمناقشة التوصيات الواردة في الدراسة، ثم في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥، لتحديد موقف موحد إزاء التوصيات.

٣٣ - وخصصت الجلسة الأولى في حلقة العمل لاستعراض الركائز الأربع لإطار طهران، وهي: خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان؛ والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ والتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ والتوعية بحقوق الإنسان؛ والحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأتيحت للدول فرصة عرض إنجازاتها المتعلقة بتعزيز كل ركيزة من تلك الركائز على الصعيد الوطني.

٣٤ - وفيما يتعلق باستنتاجات حلقة العمل، ساد الاقتناع على نطاق واسع بأن زيادة مشاركة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ ركائز طهران الأربع أمر ضروري لتعزيز التركيز على مجالات الأولوية هذه. وعلى الرغم من الاتفاق على أنه لا يمكن الاستعاضة بأفرقة الأمم المتحدة القطرية عن المهام التي تضطلع بها المفوضية حاليا في تيسير الركائز وتعزيزها، كان هناك إقرار بأنها ينبغي أن تؤدي دورا أكثر فاعلية في مساعدة الدول على تنفيذ الأنشطة ذات الصلة. وتم التشديد بقوة على أن من الضروري مواصلة تعزيز الركيزة المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وأبرزت بشكل خاص في هذا الصدد أهمية الأعمال التي تضطلع بها كل من ندوة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وحُدد تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية على أنه إحدى الأولويات الرئيسية للمنطقة، ومن ثم لقيت مشاركة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ هذه الركيزة ترحيبا خاصا.

٣٥ - في حين أنه تعذر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ما إن كان ينبغي الأخذ بنهج دون بصدد الإطار الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، اتفق في نهاية المطاف على عقد مشاورات واسعة النطاق فيما بين حلقات العمل المعقودة بهذا الشأن. وكانت الأمانة العامة، عند تقديم هذا التقرير، بصدد تحليل الردود الواردة من الدول الأعضاء على رسالة بعثتها المفوضية إلى

جميع البعثات الدائمة لبلدان آسيا والمحيط الهادئ لالتماس آرائها بشأن هذا الموضوع. ومن المقرر عقد اجتماع تشاوري مع الدول الأعضاء بشأن النهج دون الإقليمي المقترح وبشأن مشروع برنامج العمل، وذلك على هامش الدورة العادية الثالثة لمجلس حقوق الإنسان.

٣٦ - ومنذ إنشاء مكتب المفوضية الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، الموجود مقره في سوفا، في آب/أغسطس ٢٠٠٥، يعمل المكتب بالتعاون مع أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ الموجود مقره في سوفا، وهو المنظمة الحكومية الدولية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، اعتمد زعماء المنطقة الستة عشر، عن طريق منتدى جزر المحيط الهادئ، ورقة سياسة عامة إقليمية بعنوان ''خطة المحيط الهادئ لتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين''. وتشمل تلك الوثيقة أبعادا متعلقة بحقوق الإنسان، وتشجع جميع الدول الأعضاء في المنتدى على أن تُبادر على سبيل الأولوية إلى التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ودعما لتنفيذ خطة المحيط الهادئ، اتفقت أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ ومكتب المفوضية الإقليمي في سوفا على التعاون من أجل تشجيع بلدان المحيط الهادئ على التصديق على المعاهدات الدولية الأساسية السبع لحقوق الإنسان. وتعكف المفوضية حاليا على إعداد ورقة مناقشة معنونة ''التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان: القيمة المضافة بالنسبة لمنطقة المحيط الهادئ''، ستُعرض في عملية تشاورية مع دول منطقة المحيط الهادئ وغيرها من الأطراف المعنية قبل تقديمها في اجتماع للدول الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ.

دال - أوروبا

٣٧ - واصلت المفوضية تعاونها الوثيق مع مجلس أوروبا، ولا سيما عن طريق مفوض حقوق الإنسان والمكاتب التابعة لمجلس أوروبا في الميدان، مثل ما جرى خلال زيارة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لمنطقة شمال القوقاز في شباط/فبراير ٢٠٠٦، أو في جنوب شرق أوروبا. وفي البوسنة والهرسك، ما فتئت المفوضية ومكاتب مجلس أوروبا تتعاون منذ سنوات عديدة تعاونا مثمرا بشأن الخبرة الفنية القانونية. وفي كوسوفو (صربيا)، يركز التعاون على أنشطة بناء القدرات وإسداء المشورة بشأن السياسات بالتعاون مع السلطات، ومؤسسة أمين المظالم وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ركز التعاون مؤخرا على الجهود الرامية إلى تعزيز ومتابعة خطة العمل الخاصة بالمرحلة الأولى من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٣٨ - وتسعى المفوضية سعيا حثيثا إلى التماس سُبل تعزيز أوجه التآزر مع الاتحاد الأوروبي، ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدة على إدماج مبادئ حقوق الإنسان في السياسة العامة للاتحاد وفي جهوده الإنمائية والإنسانية. وإضافة إلى ذلك، تعقد المفوضية مشاورات منتظمة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن المجالات المواضيعية محل الاهتمام المشترك، وكذلك بخصوص الحالات القطرية المحددة.

هاء - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٩ - أنشئ المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، عقب التوقيع على مذكرة إعلان للنوايا بين المفوضية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتطوير وتعزيز شبكة الشركاء الإقليميين للمفوضية، وتقديم المشورة والمساعدة بناء على طلب الحكومات، والتفاعل مع منظومة البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان. وينظم المكتب الإقليمي حلقات دراسية وحلقات عمل شتى ويشارك فيها، ويدعم عملية تعميم مراعاة حقوق الإنسان في أنشطة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة.

٤٠ - وفيما يتعلق بمنظمة الدول الأمريكية، حضر الممثل الإقليمي الدورة العادية الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للمنظمة، المعقودة في عام ٢٠٠٥ في فورت لوديرديل بالولايات المتحدة الأمريكية. وألقى الممثل الإقليمي أيضا محاضرات خلال الدورتين الثالثة والعشرين (٢٠٠٥) والرابعة والعشرين (٢٠٠٦) من الدورات الدراسية المتعددة التخصصات بشأن حقوق الإنسان، التي ينظمها معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في كوستاريكا.

٤١ - وفي إكوادور، دعمت المفوضية، في إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عملية الرصد التي اضطلعت بها الأمم المتحدة والتي أفضت إلى تعيين وإنشاء محكمة العدل العليا الجديدة في عام ٢٠٠٥، وذلك عن طريق إيفاد استشاري دولي متخصص تولى قيادة بعثة الرصد في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وتولت البعثة أيضا تنسيق الأعمال التي اضطلعت بها جهات فاعلة دولية أخرى، مثل منظمة الدول الأمريكية وجماعة دول الأنديز، وقامت بالمتابعة الفعلية لتوصيات المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين.

٤٢ - وفي الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، نظمت المفوضية، بالاشتراك مع حكومة كوستاريكا وإدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، حلقة دراسية إقليمية بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة

القانون. وحُددت المواضيع ذات الأولوية بأنها هي توفير إمكانية الوصول إلى العدالة، ومكافحة الفساد والعدالة الاجتماعية، ومعالجة حالات الصراع والسياسات الأمنية، وجرى تحليلها تحليلا متعمقا خلال الحلقة الدراسية. وأفضى ذلك إلى اعتماد عدد كبير من التوصيات المحددة الموجهة إلى الدول والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني ومحكمة ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وكذلك إلى المفوضية.

٤٣ - وما فتئت المفوضية تقدم منحا لمعهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان من أجل دعم وجود كرسي باسم المفوضية بشأن موضوع حقوق الإنسان خلال دورته التدريبية السنوية، بغية تيسير تحصيل المعلومات والمعارف بشأن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأعمال المفوضية.

رابعا - خاتمة

٤٤ - وفقا للمتوخى في خطة عمل المفوضة السامية وخطتها للإدارة الاستراتيجية، تدأب المفوضية على إيلاء اهتمام خاص للمكاتب والاستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية بوصفها جزءا رئيسيا من استراتيجيتها للمشاركة القطرية وأداة أساسية لها. وتعتزم المفوضية القيام، في جميع عملياتها التخطيطية وأنشطتها، بمواصلة تطوير دور ريادي يستهدف تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية بغية سد الثغرات في مجال حماية حقوق الإنسان. وستواصل المفوضية تقديم تقارير إلى الجمعية العامة، عن طريق الأمين العام، عما يتخذ من إجراءات في هذا الصدد وعن نتائجها، ولا سيما ما يتعلق بإنشاء وتعزيز المكاتب الإقليمية وبأنشطتها.